

إخوان ليبيا يناورون بتغيير اسم الجماعة استعدادا للانتخابات

ويرى هؤلاء المراقبون أن مناورة الإخوان تستهدف التوصل من الانتماء للتنظيم العالمي لإعادة ترتيب أولوياتها وتنظيم صفوفها للوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات المقبلة لإسما بعد استعمارهم تراجع شعبيتهم.

وكانت انقسامات قد هزت الجماعة في وقت سابق حيث شهدت انسحابات لأسماء بارزة على غرار رئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري الذي اتهم في العام 2019 في فيديو أوضح فيه سبب استقالته الجماعة بخرب وحدة وتماسك المجتمع.

جماعة الإخوان ليبيا قالت إنها انتقلت إلى جمعية «الإحياء والتجديد»، إحياء بالدعوة إلى التمسك بمنهج الإسلام الوسطي وتعاليمه

وعقدت جماعة الإخوان في ليبيا، خلال الأيام الماضية، سلسلة من الندوات وورش العمل تحضيراً للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، شارك فيها قبايدون من تنظيم الإخوان الدولي بتركيا، وهو ما رأى فيه مراقبون محاولات للتخطيط لظهور الجماعة بشكل يقبله الليبيون ويمكنهم من حشد الدعم الشعبي اللازم للمتمكن من الوصول إلى السلطة.

وكانت الجماعة قد كتفت في الآونة الأخيرة من وتيرة تحركاتها لإقتال الجماعات والقوات المسلحة الليبية الجديدة الرامية لهيئة مناسخ عام قادر على تسهيل تنظيم الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر القادم، بما يضمن استمرار حالة الانقسام التي يرى مراقبون أن الجماعة تحول عليها للاستفادة منها عبر تأييد الأزمة وهو ما تعمل قوى إقليمية ودولية على منع حدوثه حيث تحظى العملية السياسية بدعم واسع ترجمته الضغوط التي تستهدف إخراج القوات الأجنبية والمترتبة من البلاد وتنظيم انتخابات في موعدها.

وبالرغم من وجود العديد من الملفات الشائكة التي تنتظر المعالجة على غرار القضايا الأمنية غير أن السلطة الانتقالية في ليبيا تكثف من تحركاتها بغية ضمان تنظيم انتخابات في موعدها وهو ما يبدو أن جماعة الإخوان تلقتهم لتبدأ في مناوراتها التي تستهدف التمكن من الاستحقاق الانتخابي.

طرابلس - أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا مساء الأحد حل نفسها وتحولها إلى جمعية «الإحياء والتجديد» في خطوة رأى فيها مراقبون مناورة جديدة من الجماعة تحضيراً للانتخابات العامة المقرر تنظيمها في ديسمبر المقبل.

وقالت الجماعة في بيان على صفحتها الرسمية بموقع فيسبوك «نعلم لكل الليبيين أن الجماعة قد انتقلت إلى جمعية تحمل اسم «الإحياء والتجديد»، إحياء بالدعوة إلى التمسك بمنهج الإسلام الوسطي وتعاليمه».

وذكرت بأن هذا التطور جاء عقب مؤتمر الجماعة العاشر والحادي عشر، وبعد جولات من الحوار والبحث انتظم فيها أعضاء الجماعة في ورش عمل متعددة موضحة أن الجمعية «ستؤدي رسالتها في المجتمع الليبي من خلال عملها الدؤوب في شتى مجالات العمل العام».

وأفادت الجماعة بأن هذا التحول يأتي «إيماناً منها بأن المدخل الحضاري للتغيير والنهضة هو العمل المجتمعي، للإسهام في قيام مجتمع مدني لا يضيق بالتنوع والاختلاف، تتمثل فيه القيم الإسلامية ويسوده العدل وتحترم فيه كرامة الإنسان».

وزعمت حسب البيان أنها تعرضت خلال العشر سنوات التي تلت الإطاحة بالعميد معمر القذافي إلى التشويه والتزوير بغية إقصائها عن مجتمعها، ونشر ظلال الشك حول أهدافها النبيلة وفق قولها.

وجاءت خطوة الجماعة في وقت يكثف فيه إسلاميو ليبيا من مناوراتهم التي تستهدف الحيلولة دون إجراء انتخابات بشقيها الرئاسية والبرلمانية في ديسمبر المقبل عبر اختلاق ذرائع شتى على غرار ضرورة تنظيم استفتاء على الدستور قبل الاستحقاق الانتخابي.

ويسعى إخوان ليبيا وفقاً لمراقبين إلى نفض عباءة الجماعة التي أصبحت تتحمل كاهلهم والإدعاء بتمسكهم بهويتهم الليبية وهو ما دفع العضو السابق بالجماعة، وعضو حزب «العدالة والبناء»، عبدالرزاق سرقن للقول إن «الجماعة رأت أن يكون عملها داخل ليبيا فقط، لهذا انتقلت إلى جمعية الإحياء والتجديد».

وأضاف سرقن في تصريحات أوردها وكالة الأناضول التركية أن «الجماعة أصبحت لا تتبع أي جهة خارج ليبيا، ولا تتبع جماعة الإخوان المسلمين عالمياً، وإنما صارت جمعية تعمل داخل الوطن فقط».

تناهي خلافات الحزام البرلماني الداعم لحكومة المشيشي ينذر بتفككها

كتلة الإصلاح الوطني تدعو إلى اجتماع حاسم لسحب الثقة من الغنوشي



إلى أين سينتهي مسلسل سحب الثقة من الغنوشي؟

وبات بقاء الغنوشي في رئاسة المجلس من عدمه المحور الأساسي للخلافات بين نواب قلب تونس، حيث ترفض قيادات التحالف مع النهضة وتدعو إلى سحب الثقة من الغنوشي، ما دفع البعض منهم إلى الاستقالة من نشاط الحزب مثل النائب عياض اللومي.

ويسعى نواب من الأحزاب المعارضة لسحب الثقة من رئيس حركة النهضة حزب الأغلبية، بدعوى إخلاسه بالنظام الداخلي والفشل في إدارة الجلسات. وكانت النائب عن حزب التيار الديمقراطي سامية عبو قد أعلنت في مطلع شهر أبريل الماضي عن تجاوز القائمة لمئة نائب، وذلك على خلفية التجاوزات الخطيرة لرئيس المجلس الغنوشي.

ويستوجب نجاح سحب الثقة التصويت بالأغلبية المطلقة (109 أصوات)، وإذا نجحت مساعي البرلمانيين التونسيين في الحصول على 109 أصوات في جلسة سحب الثقة، فإن مغادرة الغنوشي ستكون ضربة قاصمة للنهضة. وتجمع مكونات المشهد السياسي على فشل الغنوشي في الإدارة والعجز عن خلق توازنات بين الكتل داخل البرلمان، وهذه المحاولة ليست الأولى، فهناك محاولتان سابقتان إحداهما في يوليو الماضي، لكن أصوات نواب حزب قلب تونس اقتذته في جلسة سحب الثقة.

ومنذ بداية المرحلة البرلمانية والنيابية الحالية التي أفرزتها انتخابات 2019، دخل البرلمان التونسي في خلافات ومناكفات عطلت سير الجلسات وأهملت القضايا الجوهرية للتونسيين، مقابل تغليب المصالح الحزبية الضيقة بالتحالفات.

وقال النائب عن التيار الديمقراطي زياد الغنای في تصريح لـ «العرب»، «تعرف جيداً أن هذا الائتلاف (الحزام الداعم للحكومة) مرتبط بالبقاء المصلحي، وينتهي بانتهاج البراسج والتوجهات العادة، ومتوقع جداً أن يقع في خلافات».

وأضاف «شغل الغنوشي الشاغل ليس التقدم بالسياسة العامة، بل البقاء في رئاسة البرلمان، وهو يستعمل سياسة الترغيب والترهيب، وموضوع سحب الثقة منه لن ينتهي لأن النهضة ومن معها سيستبشون بالمسألة».

وأردف «الثابت أن هناك أطرافاً جديّة ووازيّة تعتبر بقاء الغنوشي عقبة ومشكلة وستحاول إزاحته من المشهد».

ويبدو أن صراع الكتل البرلمانية المتحالفة التي يظلاله على تحالفها الحكومي، حيث باتت حكومة المشيشي في مرئى الانتقادات الشعبية بسبب عجزها عن مواجهة ملفات حساسة مثل الجائحة الصحية والأزمة الاقتصادية لنشاط الجلسات تحت قبة البرلمان.

وأفاد المحلل السياسي باسل الترجمان أن «هناك حالة من التشرد السياسي، والشعب التونسي يرى فشل هذه الحكومة في عدة قطاعات».

وأضاف لـ «العرب»، «هناك خلافات في حزب قلب تونس تتمحور حول الغنوشي لأنه تعهد بإطلاق سراح القروي، وهناك مجموعة تريد إيصال رسالة للغنوشي بأنك خالفت ما قلت، وشيخ آخر يقول إن هذه الأمور قانونية».

وتابع «القصة ليست لها قضايا معينة بل هي قضايا لحسابات ومصالح شخصية، والأداء السياسي للحكومة والبرلمان كارثي، وقضية سحب الثقة من الغنوشي هي قضية مساومات، وقلب تونس يمارس الضغط لإطلاق سراح القروي، في المقابل لا يمكن لأحد أن يصف أداء الغنوشي إلا بالفشل، وهذه الأطراف لا تهماه عودة البرلمان إلى العمل».

وقال «البرلمان تحول إلى ساحة صراع سياسي بين الغنوشي ومؤيديه ضد البقية، وليس خدمة للمصالح العام، وكل هذه الكتل السياسية تقوم بابتزاز سياسي على حساب الشعب التونسي».

وتعتقد شخصيات سياسية أن الغنوشي ومن ورائه حركة النهضة، يسعى إلى تحصين موقعه في رئاسة البرلمان، رغم الإخلالات والتجاوزات المتكررة والفشل في خلق مناخ ملائم لنشاط الجلسات تحت قبة البرلمان.

تشهد مكونات الحزام البرلماني للحكومة التونسية بقيادة هشام المشيشي صراعات سياسية متنامية في الفترة الأخيرة، ما ينذر باهتزاز الحكومة المنتخبة أصلاً في مشاكل عدة بسبب ضعف أداؤها، ما يطرح فشل رئيس البرلمان راشد الغنوشي في التعويل على التحالف البرلماني (حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة) الداعم للحكومة لمنع سحب الثقة منه.

خالد هودي

تونس - دعت كتلة الإصلاح الوطني الشريك في الحزام الداعم لحكومة هشام المشيشي إلى اجتماع حاسم لسحب الثقة من راشد الغنوشي في رئاسة البرلمان التونسي، في خطوة تعكس حسب مراقبين تناهي الخلافات داخل الحزام الداعم لحكومة المشيشي ما ينذر باهتزازها هي الأخرى إذا كتب لمساعي إسقاط الغنوشي النجاح.

وطالب رئيس الكتلة حسونة الناصفي الإثنين «كل الكتل التي انخرطت في الإمضاء على عريضة سحب الثقة من رئيس المجلس بوضعها على طاولة الحوار بشكل جدي للحسم فيها نهائياً وليتحمل كل طرف مسؤوليته».

وأضاف الناصفي في تصريح لإذاعة محلية «نعونا كذلك رئيس الحكومة إلى ضرورة عدم خضوعه للابتزاز السياسي باعتبار أن حكومته مستقلة ولا يمكن أن تقبل أن تتحول إلى حكومة سياسية».



وتابع «كما حملنا رئيس الجمهورية قيس سعيد جزءاً كبيراً من المسؤولية خاصة في ما يتعلق بخطابه المتشنج والرجح بالمؤسستين الأمنية والعسكرية في الصراعات السياسية ونهبنا من خطورة هذا الوضع».

ويرى مراقبون أن مسألة سحب الثقة من الغنوشي تخضع لابتزاز بين مختلف الأطراف والمصالح الشخصية، حيث يعتبر هؤلاء أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تعهد الغنوشي بإطلاق سراح بلديه الأبرز رئيس قلب تونس نبيل القروي كصفقة سياسية بالأساس.

مواقف متضاربة في هرم السلطة الجزائرية من تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية

مهادنة تبون للمحتجين تصطدم بتشدد وزير الداخلية إزاء احتجاجات الدفاع المدني

الطرفين، والبيان القوي والشديد للجهة الصادر عن وزارة الداخلية في نفس اليوم (الأحد)، يوحي بأن مهادنة تبون للجهة الاجتماعية قد تصطدم بتشنج جهات لا تقاسمه الرؤية والهدف في هرم السلطة.

وذكر بيان الداخلية بأن «الوقفة الاحتجاجية لأعوان الحماية المدنية المنظمة اليوم مخالفة للقانون، كما تتعارض مع أحكام القانون الأساسي للموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالحماية المدنية».

وأضاف «الحركة الاحتجاجية غير المؤسسة والمفتعلة والمدفوعة من أطراف عدة لها حقد على الجزائر وباجندات مغرضة، تزامنت مع مباشرة الجهات الوصية دراسة الإشغالات المهنية والاجتماعية لمنسوبي هذا السلك، وهو ما على التكفل بالمطالب المرفوعة وفق ما يسمح به القانون».

وذكر بأن «المعنيين بالحركة الاحتجاجية المدبرة وبصفتهم سلكاً نظامياً خاصاً، أن مثل هذه التصرفات التي تمس بالنظام والسكينة العموميين تعد أمراً غير مسموح به تحت أي ظرف، وتدعوهم للعدول عنها بصفة نهائية، كما تحتفظ باتخاذ كل الإجراءات القانونية ذات الصلة».

التغيير، ولذلك تسعى لإجرائه في كنف الهدوء والاستقرار وتنقية المناخ العام من الإحقان والمشاحنات، لإسما في ظل وجود حملة عزوف ومقاطعة قويتين لتلوح في الأفق.



وفي هذا الصدد أمر الرئيس الجزائري، أعضاء حكومته بتجميد التحركات الميدانية خلال فترة الحملة الدعائية للانتخابات النيابية المبكرة. وجاء ذلك عقب اجتماع مجلس الوزراء المذكور، حيث ذكر بيان الرئاسة الجزائرية، بأن الرئيس أمر بـ«توقيف كلي للنشاطات الميدانية لأعضاء الحكومة قبيل وخلال الحملة الانتخابية». وإذ لم توضح الرئاسة سبب القرار، لكن تبون سبق وأن تعهد في تصريحات سابقة، بضمان حياد الهيئات الرسمية في السباق الانتخابي وعدم دعم أي جهة.

غير أن الذي حدث لمسيرة رجال الدفاع المدني (الحماية المدنية)، من طرف قوات الأمن حيث شهدت المسيرة احتكاكات من

اجتماعي مع الفاعلين في الجبهة الاجتماعية، ويقصد بهم النقابات ويمثلي العمال، وذلك بغية تهدئة التوتر المتصاعد جراء تدهور ظروف العيش.

وأمر الرئيس تبون بـ«فتح الحوار مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، بهدف تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية لمنسوبي قطاعي التعليم والصحة»، وهما القطاعان اللذان يهددان بشلل المؤسسات الصحية والتعليمية خلال الأيام القليلة القادمة عبر إضراب وطني شامل دعت إليه أكبر النقابات المستقلة الناشطة فيهما.

وارتفعت وتيرة احتجاجات الاجتماعية في الجزائر مؤخراً بشكل لافت، الأمر الذي طرح فرضية تاجيج الغضب العمالي والدفع بالبلاد إلى الانفجار، بحسب ما زعمته دوائر ومؤسسات رسمية وشبه رسمية، لم تتوان في اتهام المعنيين بخدمة أجنحة خارجية تستهدف ضرب الأمن والاستقرار الداخلي، وتساءلت عن الأسباب الحقيقية وراء تزامن للإضرابات الأخيرة مع الاستعداد لخوض الانتخابات التشريعية المبكرة.

وتولي الجزائر أهمية قصوى للاستحقاق المذكور من أجل استكمال ما تصفه بـ«إحدى أبرز المحطات السياسية للخروج من الأزمة وتحقيق مسار

وهو ما سيعيق السير العادي الذي تتمناه السلطة للاستحقاق الانتخابي، وقد يؤثر على مسار العملية الانتخابية برمتها إذا استمرت نفس الأجواء التي ركزت انشغالها على الأوضاع المهنية والاجتماعية للطبقة الشغيلة في مختلف القطاعات.

وطالب الرئيس تبون حكومته في مجلس الوزراء المنعقد بمباشرة حوار



تحركات كشفت تضارب مواقف السلطة الجزائرية

صابر بلدي

الجزائر - تضاربت ردود الفعل الرسمية في الجزائر حول اندلاع موجة الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة في البلاد، بين من أدرجها في خانة التامر على الأمن والاستقرار الداخلي وبين من دعا إلى ضرورة فتح حوار اجتماعي مع الفاعلين في الجبهة الاجتماعية، ما اعطى الانطباع بأن هذا التضارب ينطوي على موقف غير منسجم بين مراكز القرار في السلطة.

ودعا الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مساء الأحد إلى ضرورة فتح حوار اجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين في مختلف القطاعات، وخص بالذكر في بيان مجلس الوزراء المنعقد تحت إشرافه، قطاعي الصحة والزراعة والتعليم، وهو ما يوحي بأن هرم السلطة يعمل على تهدئة الجبهة الاجتماعية في ذروة شهر رمضان، وعشية الذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة مقررة في 12 من يونيو المقبل.

لكن توجيه دعوة الرجل الأول في الدولة لرسائل الطمأنة واحتواء الغضب الاجتماعي المتفاقم في البلاد، بالتوازي مع بيان شديد اللهجة صدر في نفس اليوم من طرف وزارة الداخلية، هدس فيه المحتجين من رجال الدفاع المدني،